

Distr.: General
5 February 2010
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة التاسعة

نيويورك، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البندان ٣ و ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة الموضوع الخاص للسنة، "الشعوب

الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية:

المادتان ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن

حقوق الشعوب الأصلية"

حقوق الإنسان: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن

حقوق الشعوب الأصلية

المعلومات الواردة من الحكومات

باراغواي

موجز

يتضمن هذا التقرير ردود حكومة باراغواي على الاستبيان الموجه إلى الدول الأعضاء بشأن التوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد راعت حكومة باراغواي في ردودها توصيات البعثة التي أوفدها المنتدى الدائم إلى باراغواي في عام ٢٠٠٩.

* E/C.19/2010/1.



ردود دولة باراغواي على استبيان المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

أولاً - الرد على السؤالين ١ و ٢

ألف - حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها بحرية

١ - تبذل حكومة باراغواي قصارى جهدها لضمان تمتع الشعوب الأصلية بالحق في تقرير مصيرها بحرية على النحو المكرس في المادتين ٣ و ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كذلك يعترف الفصل الخامس من الدستور الوطني اعترافاً كاملاً بالشعوب الأصلية بوصفها جماعات سبق وجودها تشكيل دولة باراغواي، ويخولها الحق في المشاركة في الحياة الوطنية "وفقاً لأساليبها التقليدية".

٢ - وصدقت باراغواي بموجب القانون ٢٣٤ لعام ١٩٩٣ على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وشرعت، بناء على ذلك، في إقرار الممارسة الجيدة المتمثلة في أعمال حق هذه الشعوب في المشاركة وفقاً لتنظيمها وتمثيلها الحقيقي والشرعي، وتعكف حالياً على بحث الآليات المناسبة لقيام الدولة بالتشاور مع الشعوب الأصلية قبل بدء أي مشروع أو مبادرة تؤثر على حياة هذه الشعوب.

٣ - وتشهد باراغواي حالياً تنفيذ مبادرات جديدة على مستوى تنظيم الشعوب الأصلية من أجل أعمال حقها في تقرير مصيرها على قدم المساواة مع باقي الشعوب. ويُذكر من جملة هذه المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، هيئة التنسيق لكفالة حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها، واتحاد جنسيات شعب الأيوريو في باراغواي، ورابطة مجتمعات الشعوب الأصلية في إتابويا، واتحاد أبناء شعب أتشييه في باراغواي، واتحاد رابطات مجتمعات الغواراني، الذي يضم كافة شعوب الغواراني في باراغواي، ورابطة مجتمعات الشعوب الأصلية في سان بيدرو. وجميع هذه الكيانات معترف بها قانوناً وتتمتع بجميع الحقوق المدنية وتمارس حقها في حرية تقرير المصير باستقلال تام عن الدولة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

باء - هوية الشعوب الأصلية

٤ - يمسك معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية سجلاً وطنياً لمجتمعات الشعوب الأصلية يخضع للتحديث المستمر ويتضمن قائمة مفصلة بأهم البيانات، من قبيل المجتمعات الأصلية المعترف لها بالشخصية القانونية، وعدد السكان، والقادة المعترف بهم، وحالة الأراضي ومساحتها، وغير ذلك من البيانات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهوية هذه الشعوب. كذلك تجري بصورة مستمرة ودورية عمليات لتسجيل أطفال الشعوب الأصلية في السجل المدني للأفراد، وعمليات إصدار بطاقات الهوية لأبناء الشعوب الأصلية بهدف منح بطاقات

الهوية للجميع. وفي الوقت نفسه، يقوم معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية بإصدار دفتر خاص للهوية الإثنية. ولتحقيق هذه المهمة، يعمل في المعهد المذكور موظفون منتدبون من المديرية العامة للسجل المدني للأفراد والمديرية العامة للتحقق من الهوية التابعة للشرطة الوطنية.

جيم - الهوية الثقافية

٥ - يوجد في معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية وحدة معنية بثقافة الشعوب الأصلية تعمل بالتنسيق مع وزارة الثقافة فيما يتعلق باللغة والإنتاج وتعزيز قيمة فنون الشعوب الأصلية، على أساس أن الثقافات الأصلية تشكل ثروة غير مادية في رصيد التنوع الثقافي. وحدير بالذكر أن دستور باراغواي ينص في مادته ١٤٠ على أن "باراغواي بلد متعدد الثقافات ومزدوج اللغة"، ذلك أن اللغتين الرسميتين في البلد هما الإسبانية والغوارانية. وفيما يتعلق بتعليم الشعوب الأصلية، ينص الدستور على أن يتلقى أطفال الشعوب الأصلية تعليمهم الابتدائي بلغتهم الأم، ويمكنهم اختيار الإسبانية أو الغوارانية كلغة ثانية. وفي عام ٢٠٠٧، صدر القانون رقم ٣٢٣١ الذي ينشئ المديرية العامة للتعليم المدرسي لأبناء الشعوب الأصلية. وتصل نسبة المدرّسين من أبناء الشعوب الأصلية في هذه المدارس إلى ٧٠ في المائة، وهم أعضاء في رابطة المدرّسين المنحدرين من الشعوب الأصلية، سعياً إلى ضمان حصولهم على أفضل تكوين واضطلاعهم بمسؤولياتهم التعليمية على أحسن وجه.

دال - الممارسة الجيدة لتحقيق التنمية الإثنية للشعوب الأصلية

٦ - يدرك معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، في إطار استجابته لطلب مجتمعات الشعوب الأصلية، أن تلبية هذه الطلبات تستلزم إدراج موضوع التنمية في مسار أعماله. وفي هذا الصدد، شرع خلال السنوات القليلة الماضية، بالتشاور مع المجتمعات الأصلية، في إدارة الدعم المقدم إلى المشاريع الإنمائية الصغيرة بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف. ومن جملة الأنشطة الرئيسية المتبقية، ثمة مشروعان يجري تنفيذهما على أساس المشاورات مع المجتمعات المحلية المستفيدة.

(أ) مشروع دعم مجتمعات الشعوب الأصلية في مقاطعة باراغواي العليا: استمد هذا المشروع تمويله من الهبة المقدمة من الجماعة الإنمائية لدول الأنديز، ويستفيد منه ١٨ مجتمعا من المجتمعات الأصلية المنحدرة من الطوائف الإثنية لشعوب الأيوريو والماسكوي والإشير، التي تشكل ما عدده ١٧٧ أسرة. ويشمل المشروع، بقرار من أسر الشعوب الأصلية، أعمال الزراعة وتربية المواشي، مع تزويدهم بالمعدات والبذور وترتيبات الهياكل

الأساسية. ويتعلق الأمر بأنشطة تشاركية يشارك فيها جميع أفراد الأسرة. ونتيجة لذلك، ستتمكن أسر الشعوب الأصلية، في غضون أشهر قليلة، من تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن إطار بيئي مستدام؛

(ب) مشروع تسوية الحالة القانونية لأراضي الشعوب الأصلية، بفضل هبة من اليابان وتحت إشراف البنك الدولي: يجري تنفيذ هذا المشروع منذ ثلاث سنوات ويستفيد منه ١١ مجتمعا من مجتمعات الشعوب الأصلية في منطقة كاغوازو و١٢ مجتمعا من المجتمعات الأصلية في منطقتي بوكيرون وتشاكو. وفي هذا الإطار، استفادت المجتمعات المختارة من هبة مالية كبيرة ومباشرة. ويجري رصد هذه الهبة وفقا للقرارات التي تتخذها مجتمعات الشعوب الأصلية. ويتميز هذا المشروع بأنه يتيح في الوقت نفسه التسوية القانونية لحالة أراضي الشعوب الأصلية مع تسليم سندات الملكية المتعلقة بها؛

(ج) مشاريع إنمائية تابعة لهيئات حكومية أخرى: يعلم معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية أن هناك هيئات حكومية أخرى تعكف على تنفيذ مشاريع إنمائية تشمل مجتمعات الشعوب الأصلية، من قبيل وزارة الزراعة وأمانة العمل الاجتماعي.

ثانيا - الرد على السؤال ٣

ألف - إضفاء الشرعية على أراضي المجتمعات الأصلية

٧ - تركز الشعوب الأصلية مطالبها أساسا على الاعتراف بأراضي أسلافها واستعادتها. وقد تمكنت باراغواي حتى الآن من الاستجابة لنسبة ٦٥ في المائة من هذه الطلبات، وأصدرت شهادات الملكية لمجتمعات الشعوب الأصلية. ويسمك معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية سجلا بالمجتمعات الأصلية يضم ٥٤٠ مجتمعا من مجتمعات الشعوب الأصلية.

٨ - وتعود ملكية قسم كبير من الأراضي التي تطالب بها الشعوب الأصلية إلى مالكيين من الخاصة، مما يزيد من صعوبة هذه المهمة، حيث توجد آليتان وحيدتان لمعالجة المسائل المتعلقة بهذه الأراضي وهما: آلية نزع الملكية خدمة للمصلحة الاجتماعية، وآلية الاقتناء عن طريق شراء الأراضي.

٩ - وفيما يتعلق بنزع الملكية، جدير بالإشارة أن الكونغرس الوطني هو الجهة الوحيدة المخولة دستوريا باللجوء إلى هذا الإجراء. وقد امتنع الكونغرس في السنوات الأخيرة عن إجراء عمليات نزع الملكية. وكمثال على هذا الامتناع، نذكر القضية الأخيرة للمجتمع الأصلي ياكوي أخوا التابع لشعب إنخيت، ذلك أنه بالرغم من حصوله على حكم من محكمة

البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان يقضي باسترداده لأرض أسلافه، امتنع مجلس الشيوخ عن إجراء عملية نزع الملكية التي التمسها كل من السلطة التنفيذية والمجتمع الأصلي. وقد اتخذ قرار الامتناع هذا في عام ٢٠٠٩. وكانت مجتمعات أصلية أخرى، من قبيل مجتمع ساوهوياماخا وخاموك كاسيك، قد لقيت مصيرا مماثلا.

١٠ - أما آلية اقتناء الأراضي بواسطة شرائها، فيضطلع بها مباشرة معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، بناء على الطلبات المقدمة ووفقا للإجراءات القانونية وأحيرا بالاستناد إلى التفاوض مع المالكين في الخاصة. وفي عام ٢٠٠٩، أنفق المعهد مبلغ ١٩ بليون غواراني في شراء الأراضي. وقد تأتي هذا المبلغ من الميزانية العامة لنفقات الدولة. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠، تلقى المعهد مبلغا مماثلا، وقد شرع في عملية وضع معايير انتقاء المجتمعات الأصلية المستفيدة في عام ٢٠١٠.

باء - الاعتماد المتزايد على الإنتاج الكثيف واستخدام الكيماويات الزراعية

١١ - تقتزن الحالة المعقدة لأراضي الشعوب الأصلية بتدهور جودة الأراضي ونوعية الحياة التي تعيشها المجتمعات الأصلية الناجم عن الإنتاج المكثف للصبويا والقمح في المناطق المجاورة لموائل الشعوب الأصلية. وقد تسببت هذه الحالة في ظهور مشاكل تتعلق باستخدام المنتجين للكيماويات الزراعية، استخداما كثيرا ما يكون مخالفا لقوانين الحماية، على نحو يؤثر، حسب شكاوى الشعوب الأصلية ذاتها، في صحة الأطفال والكبار. وتوجد في الوقت الراهن دعاوى قضائية جارية تتعلق ببعض تلك الشكاوى من قبيل الدعوى المسجلة بشأن مجتمعي أفا - غواراني ومبيا - غواراني في مقاطعة إتاكيريري. ويدعم معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية دعوى قضائية للدفاع عن المجتمعات الأصلية المتضررة بسبب مخاوف شديدة إزاء استخدام مبيدات الآفات بكميات غير سليمة، وبخاصة عدم احترام قوانين البيئة.

١٢ - وتؤثر هذه الحالات في حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ويتجاوز حلها صلاحيات السلطة التنفيذية، ذلك أن النزاعات القضائية تخضع لقرار مكتب المدعي العام والقضاة. ومن جهة أخرى، تجري مناقشة سن قانون يتعلق باستخدام الكيماويات الزراعية، وهي مبادرة لم تتحقق بسبب ضغوط قوية من جانب المنتجين.

ثالثا - الرد على السؤال ٤

١٣ - تتضمن الخطة التي تقترحها السلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان موضوع الشعوب الأصلية باعتباره من الأولويات، مما ساهم في تشجيع المؤسسات التابعة لهذه السلطة الحكومية، بصفة خاصة، على تنفيذ التوصيات وتلبية كافة احتياجات هذه الفئة من السكان.

رابعاً - الرد على السؤال ٥

ألف - القوانين والمراسيم المتعلقة بالشعوب الأصلية

١٤ - قامت دولة باراغواي بسن قوانين وإصدار مراسيم تتعلق بالشعوب الأصلية وترد في القائمة التالية:

- الدستور الوطني لباراغواي، الفصل الخامس، الباب الثاني من الجزء الأول. عن الشعوب الأصلية
- القانون رقم ٩٣/٢٣٤ الذي يصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة
- القانون رقم ٨١/٩٠٤، "النظام الأساسي لمجتمعات الشعوب الأصلية" وتعديلاه بموجب القانون رقم ١٩٩٦/٩١٩ والقانون رقم ٢٠٠٣/٢١٩٩
- القانون رقم ٢٠٠٧/٣٢٣١ الذي ينشئ المديرية العامة للتعليم المدرسي للشعوب الأصلية
- القانون رقم ٩٨/١٢٦٤ المتعلق بالتعليم
- القانون رقم ٩٣/٣٥٢ المتعلق بالمناطق البرية المحمية
- القانون رقم ٤٤٦ المتعلق بالمحافظات
- القانون رقم ٥٦/٣٧٥ المعدل بموجب القانون رقم ٨٢/٩٨ بشأن الأمن الاجتماعي ومؤسسة الضمان الاجتماعي
- القانون رقم ٧١/٢٥٣ الذي ينشئ الدائرة الوطنية للتطوير المهني
- القانون رقم ٢٠٠٢/١٨٦٣ الذي ينشئ القانون الزراعي
- القانون رقم ١٢٨٦، قانون الإجراءات الجنائية
- القانون رقم ٢٠٠٧/٣٢٣٢ المتعلق بالمساعدة الائتمانية لمجتمعات الشعوب الأصلية
- القانون رقم ٢٠٠٩/٣٧٣٣ الذي يخصص لقطاع الشعوب الأصلية نسبة ١ في المائة من المنح الدراسية المرصودة للتعليم الجامعي

باء - مراسيم رئاسية: العامان ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

١٥ - شهد كل من عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ اعتماد عدة مراسيم تتعلق بتوفير الرعاية للشعوب الأصلية، من قبيل:

- المرسوم رقم ٢٠٠٩/١٩٤٥، الذي أنشئ بموجبه البرنامج الوطني للشعوب الأصلية، بتنسيق من معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية
- المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٧٨٩، الذي أنشئ بموجبه الخطة الوطنية لتحقيق السيادة والأمن الغذائي والتغذوي
- المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٢٩٠، الذي أنشئ بموجبه شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية
- المرسوم رقم ٢٠٠٩/١٥٩٥ الذي أنشئ بموجبه اللجنة المشتركة بين الوكالات من أجل تنفيذ الأحكام الدولية الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وتوصيات لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

١٦ - تركز حكومة باراغواي اهتمامها بشكل رئيسي على قضايا الشعوب الأصلية. وبمقتضى المرسوم رقم ١٩٤٥ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت السلطة التنفيذية بإنشاء البرنامج الوطني للشعوب الأصلية تحت إشراف وزارة الرعاية الاجتماعية، وبالتنسيق مع عدد من الوزارات والهيئات المتخصصة، بهدف تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لمجتمعات الشعوب الأصلية، من قبيل كفالة الأمن الغذائي والرعاية الصحية. وهكذا فإن البرنامج، الذي يضطلع بتنسيقه معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، يستجيب لاحتياجات كافة الشعوب الأصلية في باراغواي بطريقة منسقة تتماشى مع وظائف الهيئات الأعضاء فيه.

١٧ - وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم على مستوى المرحلة الأولى التي تتناول أساساً الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، من قبيل توفير الإمدادات الغذائية، بالتنسيق مع المؤسسات المعنية، مما أتاح تلبية الاحتياجات الغذائية لأسر الشعوب الأصلية. وفي إطار المرحلة الثانية، ستركز الجهود على التوصل إلى حلول أكثر موضوعية لاتخاذ إجراءات منسقة تتسم بقدر أكبر من الاستدامة.

١٨ - وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، أنشئت الخطة الوطنية للأغذية التي تشمل ضمن بنودها البرنامجية وحدة خاصة بالشعوب الأصلية.

- ١٩ - ويشير البرنامج الوطني للعمل اللائق الذي وقعه رئيس الجمهورية ومدير المكتب الإقليمي الفرعي لمنظمة العمل الدولية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، إشارة صريحة إلى ضرورة تعزيز وتنفيذ حقوق العمل الأساسية والقضاء على العمل القسري.
- ٢٠ - وقد شكلت ورقة العمل رقم ٤٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن استبعاد المدين والتهميش في منطقة تشاكو في باراغواي، والتي أعدها برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل القسري، أساساً لتكوين رؤية توافقية بين الجهات الفاعلة في المجتمع بشأن العمل القسري والشعوب الأصلية.
- ٢١ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، أنشئت بموجب القرار رقم ٢٣٠ الصادر عن وزارة العدل والعمل واللجنة المعنية بالحقوق الأساسية في مجال العمل ومنع العمل القسري، التي تضم ممثلين عن وزارات وأمانات السلطة التنفيذية، وعن محكمة العدل العليا، فضلاً عن ممثلي أرباب العمل والعمال، ومعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، ومؤسسات أخرى.
- ٢٢ - وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، عُقدت ثلاث حلقات دراسية بشأن العمل القسري وتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ونُظمت الحلقة الدراسية الأولى في مقر الكونغرس الوطني، والثانية في مقر اللجنة السالفة الذكر، أما الحلقة الدراسية الثالثة، فقد عقدت لأول مرة في تاريخ البلد، في منطقة تشاكو في باراغواي، بمشاركة السلطات الوزارية والمحلية، وخبراء من منظمة العمل الدولية، وقادة الشعوب الأصلية، وممثلين عن القطاعين العام والخاص وعن المجتمع المدني.
- ٢٣ - وقامت اللجنة المنشأة بموجب قرار وزارة العدل والعمل رقم ٠٩/٢٣٠ بوضع خطة عمل لمكافحة العمل القسري. وكجزء من خطة العمل هذه، يجري حالياً استكمال التحقيق في أوضاع عمل النساء المنحدرات من الشعوب الأصلية في باراغواي.
- ٢٤ - وفي الوقت نفسه، يجري إعداد خطة دعائية شاملة بشأن اتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري (الرقمان ٢٩ و ١٠٥) والاتفاقية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، حيث سيجري بثها عبر محطة إذاعية عالية التردد (راديو Pa'i Puku) يوجد مقرها في منطقة تشاكو.
- ٢٥ - وعُمدت على نطاق واسع الوثيقة المعنونة "مكافحة العمل القسري: نموذج البرازيل"، وكذلك الوثيقة الأخيرة التي أصدرتها منظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري تحت عنوان "ثمن الإكراه"، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر العمل الدولي الثامن والتسعين لعام ٢٠٠٩.

٢٦ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نُظمت بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية دورة تدريبية بشأن الحقوق الأساسية في مجال العمل ومنع العمل القسري، موجهة بصورة خاصة إلى ممثلي أرباب العمل في القطاع الريفي. وفي الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نُظمت دورة دراسية للمفتشين ركزت بصورة خاصة على دليل مفتشي العمل بشأن العمل القسري والاتجار بالأشخاص، الذي نشره برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل القسري التابع لمنظمة العمل الدولية. إضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة دراسية للقضاة وقضاة التحقيق والمدعين العامين والمحامين، وحلقة دراسية عن نساء الشعوب الأصلية وسوق العمل، توجت بعقد اجتماع ثان في منطقة تشاكو في باراغواي في بلدة تينيتي إيرالا فرنانديز، يومي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٧ - ويوجد نص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ حاليا قيد الطباعة بثلاث لغات (لغتين للشعوب الأصلية واللغة الإسبانية)، ويجري استكمال دليل لقراءة نص الاتفاقية. وتضمن البرنامج أيضا تنظيم دورات تقنية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل، وذلك ابتداء من ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٨ - وفي شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٩، اضطلعت وزارة العدل والعمل، من خلال مكتب التفتيش والرصد التابع لها، بعمليتين من عمليات التفتيش الوقائي في منطقة تشاكو بشأن العمل اللائق في المناطق الريفية.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، قامت وزارة العدل والعمل، من خلال الدائرة الوطنية للتطوير المهني، بتوسيع نطاق برنامجها التدريبي ليصل إلى المناطق النائية في منطقة تشاكو في باراغواي. وحصل المشاركون في البرنامج (من أبناء جماعة غواراني نانديفا الأصلية بمقاطعة بوكيرون) على شهادات التدريب في صيانة المرافق المائية الصحية ومضخات محركات ديزل، سعيا لمساعدتهم على الوصول إلى فرص عمل أفضل وتدريب أمورهم بأنفسهم.

٣٠ - ووقعت وزارة العدل والعمل اتفاقا مع الرابطة الريفية لباراغواي لتنفيذ مشروع مشترك يهدف إلى تسوية أوضاع العمال في مؤسسات تربية الماشية الأعضاء في الرابطة، وذلك امتثالا لقوانين العمل والضمان الاجتماعي. كما يجري تنظيم حملة توعية تشمل جهات أطراف وغير أطراف في الرابطة.

٣١ - وفي جهد مشترك مع وكالات الأمم المتحدة، نظمت في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية عن موضوع تعزيز الترتيبات المؤسسية لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشعوب الأصلية، وذلك بمشاركة منظمة العمل الدولية بهدف تعزيز مجالات المساعدة التقنية المقدمة للشعوب الأصلية والسياسات العامة المتعلقة بها.

جيم - صكوك التشريعات الوطنية لإدارة العدالة الجنائية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية

٣٢ - يُفرد قانون باراغواي معاملة خاصة للشعوب الأصلية في مجال إقامة العدل، على النحو المنصوص عليه في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية وفقا للدستور.

٣٣ - وعهد الدستور إلى مكتب المدعي العام بواجبات وصلاحيات خاصة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٦٨، يتعين على المكتب المذكور أن يقيم الدعاوى الجنائية العامة دفاعا عن الإرث الاجتماعي العام، والبيئة، وغير ذلك من المصالح العامة، فضلا عن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٤ - وفي الجزء الأول من الدستور المتعلق بالمبادئ الأساسية والحقوق والواجبات والضمانات، تنص المادة ٦٣ من الفصل الخامس على أن للشعوب الأصلية "الحق أيضا في تطبيق نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية بحرية، وخيار مراعاة أعرافهم التقليدية في تنظيم شؤون مجتمعاتهم المحلية، شريطة ألا تنتهك تلك الأعراف الحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور. وفي حالة تضارب الاختصاصات القضائية، يؤخذ القانون العرفي للشعوب الأصلية بعين الاعتبار".

٣٥ - ومنح الكونغرس الوطني صفة القانون (القانون رقم ٩٣/٢٣٤) للاتفاقية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، التي اعتمدت خلال مؤتمر منظمة العمل الدولية السادس والسبعين، المعقود في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ في جنيف.

٣٦ - وتنص الاتفاقية المذكورة في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٨ على ما يلي: "يولى الاعتبار الواجب لعادات الشعوب المعنية أو لقوانين العرف الخاصة بها عند تطبيق القوانين واللوائح الوطنية عليها". وتمتع هذه الشعوب بحق الاحتفاظ بعاداتها ومؤسستها الخاصة، عندما لا تتعارض هذه العادات والنظم مع الحقوق الأساسية التي يحددها النظام القانوني الوطني، أو مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا".

٣٧ - وتنص الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية نفسها على ما يلي: "تتكرم الطرائق التي اعتادت الشعوب المعنية ممارستها في معالجة المخالفات التي يرتكبها أفرادها، بالقدر الذي يتفق مع النظام القانوني الوطني ومع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا".

٣٨ - وتنص الفقرتان ١ و ٢ من المادة ١٠ على ما يلي: "توضع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشعوب في الاعتبار عند توقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون العام على أفرادها. وتفضل أشكال أخرى من العقاب على الحبس في السجون".

٣٩ - إضافة إلى ذلك، ينص قانون الإجراءات الجنائية (القانون رقم ٤٤٠/٠٨) في الباب السادس على إجراء الملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بالشعوب الأصلية. وفيما يلي بعض أحكامه الأساسية:

٤٠ - تجري النيابة العامة التحقيق في المرحلة التمهيدية بحضور مستشار فني متخصص في قضايا الشعوب الأصلية (المادة ٤٣٣، الفقرة ١).

٤١ - وفي حالة صدور أمر بالحبس الاحتياطي، يجوز للقاضي أن يأمر بإعداد تقرير فني بشأن الظروف المعيشية للمتهم داخل السجن، يتضمن بيان خصائصه الثقافية، ويقدم، عند الاقتضاء، توصيات تهدف إلى تلافي الاغتراب الثقافي (المادة ٤٣٣، الفقرة ٢). ويتعين على القاضي قبل البت في أي مسألة جوهرية أن يستمع إلى رأي خبير (المادة ٤٣٣، الفقرة ٣).

٤٢ - وفي المرحلة الوسيطة، يوجه القاضي دعوة إلى كل من المتهم والضحية، ومعهما أفراد من المجتمع المحلي من اختيارهما، لحضور جلسة بمكتب المدعي العام بهدف محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن نوع من الجبر يمكن أن يشمل اتخاذ أي تدابير مأذون بها. بموجب هذا القانون، أو غير ذلك من الإجراءات المقبولة في ثقافة الجماعة الإثنية المعنية من أجل إنهاء الإجراءات، شريطة عدم المساس بالحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور والقانون الدولي النافذ (المادة ٤٣٤، الفقرة ١).

خامسا - الرد على السؤال ٦

ألف - معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية - إعادة الهيكلة

٤٣ - بموجب المادة ٢٨ من القانون ٩٠٤ لعام ١٩٨١ المتعلق بالنظام الأساسي لمجتمعات الشعوب الأصلية، أنشئ معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية. وتنص المادة المذكورة على ما يلي:

”نشأ لغرض تنفيذ هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية وتُسمى معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، وتكون لها شخصية قانونية وأصول خاصة بها، وتنظمها أحكام هذا القانون ولوائحها“.

٤٤ - وتنص المادة ٣٢ على المهام التي كلف بها المعهد، ومنها ما يلي:

(أ) وضع السياسات والبرامج وتطبيقها؛

(ب) تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالشعوب الأصلية التي يقوم بها القطاعان العام

والخاص، ورصدها، وتقييمها.

٤٥ - وفي هذا السياق، يبدو من الواضح أن معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية له الريادة في باراغواي في مجال السياسات المتعلقة بالشعوب الأصلية. ولذلك تتسم ولايته بأهمية قصوى، وتستلزم التكيف مع الأوضاع الراهنة في إطار جهود إصلاح الدولة.

٤٦ - وللوفاء بهذا الواجب، بدأ المعهد منذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ عملية إعادة تنظيم ضخمة بهدف إعطاء الأولوية لموضوع الشعوب الأصلية في الهيكل الحكومي، وذلك وفقا لاحتياجات الشعوب الأصلية.

٤٧ - ويتمثل الدور الأساسي لمعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية في كفالة توفير الأراضي لمجتمعات الشعوب الأصلية. وبناء على ذلك، اعتمد المعهد محاور رئيسية هي: الأراضي، والمشاركة، والتنمية. وفي هذا الإطار، يوجه المعهد تركيزه إلى أنشطة مكثفة للتخطيط الاستراتيجي تُنفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار هذه الأنشطة، أقر هدف لعام ٢٠١٣ وهو أن يتولى ممثلون للشعوب الأصلية إدارة المعهد. وفي هذا السياق، يجري بعناية شديدة تناول موضوع مشاركة الشعوب الأصلية، وذلك نظرا لارتكاب أخطاء في الماضي تركزت جروحا غائرة في نفوس أبناء الشعوب الأصلية. وموضوع المشاركة من النقاط الحساسة بالنظر إلى ضرورة السعي إلى تحقيق توافق الآراء بين جميع الشعوب الأصلية.

مكتب الرئاسة: indipresidencia@gmail.com

مستشارة حقوق الإنسان: esther@par.net.py

باء - المديرية العامة لتثقيف الشعوب الأصلية بوزارة التعليم والثقافة

جيم - وحدة رعاية الأطفال والمراهقين من أبناء الشعوب الأصلية التابعة للأمانة الوطنية المعنية بالطفولة والمراهقة

البريد الإلكتروني: sna.indigena@gmail.com

دال - مديرية حقوق الإثنيات بمكتب المدعي العام

٤٨ - في عام ١٩٩٣، أنشئت الوحدة المعنية بحقوق الإثنيات بغرض التنفيذ الفعال للمعايير السارية في مجال حقوق الإثنيات وحمايتها في سياق إقامة العدل. وعُين في الوحدة موظف واحد فقط كلف بإدارتها. وجرى تعزيز هذه الوحدة مؤسسيا، وفي عام ١٩٩٨ أنشئت بموجب القرار رقم ٩٨/١٨٥ المديرية المعنية بشؤون الشعوب الأصلية (التي عرفت لاحقا باسم الوحدة المعنية بحقوق الإثنيات). وفي أوائل عام ٢٠٠٢، فقدت المديرية مركزها هذا

بمقتضى قرار صادر عن مكتب المدعي العام مما أسفر عن عواقب في المجالات الإدارية والتشغيلية والهيكلية.

٤٩ - وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩، جرى مرة أخرى، في إطار إدارة مؤسسية جديدة وموجب قرار من مكتب المدعي العام، إنشاء مديرية حقوق الإثنيات التي ترد في الهيكل التنظيمي لمكتب المدعي العام مع مديريات أخرى كجزء من مكتب الدعم التقني. وللمديرية هدف عام هو التعاون التقني مع موظفي مكتب المدعي العام لغرض التطبيق الفعال لكل ما يتعلق بشؤون الشعوب الأصلية من أحكام خاصة سارية، سواء كانت ذات طابع وطني أو دولي. ويفضل وجود هذه المديرية أمكن التوصل إلى تسوية مرضية للعديد من التزايدات بين المجموعات الإثنية وفي داخلها بالاستعانة بالقانون العرفي للشعوب الأصلية، مما حنب السجناء مخاطر التهميش الثقافي.

٥٠ - وتتكون المديرية من إدارتين إحداهما مكلفة بالمنطقة الشرقية والثانية بالمنطقة الغربية. والقصد من هذا التقسيم هو تحقيق لامركزية المهام، وتحسين بنية المديرية بإضفاء المزيد من التنظيم التنفيذي عليها وزيادة قدرتها على العمل. وإضافة إلى الموظفين الإداريين الذين يعجلون بإتمام الإجراءات، يوجد أيضا دليل معتمد للمهام ودليل توجيهي صادر عن مكتب المدعي العام ينظم تلقي البلاغات وأداء موظفي مكتب المدعي العام، وذلك لضمان تمكين المديرية من التدخل الفوري في حالة تورط أبناء الشعوب الأصلية في حادث يُزمع التحقيق فيه.

٥١ - واعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصبح للمديرية مقر خاص بها لتسيير أعمالها. وجرى تحسين مبنى المقر المذكور إلى حد كبير حيث زُود بمزيد من قطع الأثاث والمعدات التكنولوجية. وشرعت المديرية أيضا في إعادة تصنيف وظائف الموظفين السابقين، وتعيين واستقدام موظفين جدد، معززة بذلك الموارد البشرية المتوافرة لتأدية مهام المديرية.

٥٢ - وفي سياق هذا الهيكل المؤسسي، يُنشد تحسين المرتبة الإدارية التي تحتلها المديرية في التنظيم المؤسسي، حيث أن الإدارات المعنية بالتحقيق لا تزال تحول دون مشاركتها الكاملة في حالة وقوع حوادث يشارك فيها أبناء الشعوب الأصلية؛ ومن الملاحظ أيضا على الصعيد المؤسسي أن المديرية لا تزال غير معروفة، أو يُخلط بين مهامها ومهام وحدات أخرى تابعة للدولة.

٥٣ - وبالمثل، لا يوجد وعي كاف في أوساط الموظفين القضائيين بالقوانين الخاصة التي وُضعت لمساعدتهم في المسائل الجنائية، إضافة إلى عدم تبهمهم إلى أهمية الموضوع وإلى العواقب التي تتحملها الدولة في حالة عدم الامتثال لهذه القوانين أو انتهاكها.

٥٤ - وللتخفيف من حدة هذه الحالات، أُدرجت في الخطة التشغيلية السنوية لعام ٢٠١٠ بعض الأنشطة المحددة الواردة فيما يلي:

- إعداد برنامج تدريب لموظفين عموميين وموظفي مكتب المدعي العام والهيئة القضائية وأفراد الشرطة الوطنية يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالشعوب الأصلية
- وضع معايير تحدد الإجراءات التي ينبغي اتباعها منذ بدء التحقيقات
- وضع معايير للتنسيق بين القانون الوضعي والقانون العرفي
- إنشاء تحالفات استراتيجية مع وزارة العدل، ومديرية حقوق الإنسان التابعة لمحكمة العدل العليا، ومع الشرطة الوطنية وذلك لتيسير لجوء أبناء الشعوب الأصلية إلى العدالة بما يتفق وخصوصياتهم الاجتماعية - الأنثروبولوجية
- إعداد مواد دعائية للتعريف بالحقوق الأساسية للشعوب الأصلية وبمهام مديرية حقوق الإثنيات

هاء - القضايا ذات الصلة بالشعوب الأصلية التي نظر فيها مكتب المدعي العام في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

٥٥ - توجد مكاتب للمدعي العام في المقاطعات التالية الواقعة في المنطقة الغربية (منطقة تشاكو في باراغواي): مدينة فيلادلفيا بمقاطعة بوكيرون، ومدينتا بوسو كولورادو وفييا هاييس بمقاطعة بريسيدنتي هاييس.

٥٦ - ومن ضمن القضايا التي نُظر فيها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ما يلي:

مكتب المدعي العام في بوسو كولورادو (بريسيدنتي هاييس):

- ما إجماليه ستة حوادث ذات صلة بالشعوب الأصلية، يرد ذكرها فيما يلي مصنفة حسب نوع الجريمة:

- حالتا قتل خطأ (حادثا مرور)
- حالة اشتباه في انتحار
- حالتا إكراه جنسي (وقعتا في مجتمعات الشعوب الأصلية)
- حالة سرقة ماشية

مكتب المدعي العام في فييا هاييس (بريسيدنتي هاييس):

- ما إجمالیه تسعة حوادث ذات صلة بالشعوب الأصلية، يرد ذكرها فيما يلي مصنفة حسب نوع الجريمة:
 - حالة سرقة بظروف مشددة
 - حالة قتل خطأ
 - حالة شروع في قتل
 - حالتا اقتحام عقار
 - حالة سرقة ماشية
 - حالة لم يبت فيها بعد
 - حالة تهديد وإحداث ضرر
 - حالة إحداث إصابة

البريد الإلكتروني: mirrazabal@ministeriopublico.gov.py

الهاتف: ٤٥٠ ٥٥٣ (٢١ ٥٩٥)

سادسا - الرد على السؤال ٧

٥٧ - بمبادرة من مكتب الشؤون الاجتماعية لرئاسة الجمهورية ومنظومة الأمم المتحدة في باراغواي، وبدعم من منظمات للشعوب الأصلية مثل المنظمة المعنية بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية، واتحاد رابطات مجتمعات شعب الغواراني الأصلي، ومنظمة الشعوب الأصلية في تشاكو، إضافة إلى شبكة الكيانات الخاصة العاملة لخدمة الشعوب الأصلية في باراغواي، عُقدت في عام ٢٠٠٩ سلسلة من الحلقات الدراسية بغية تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشعوب الأصلية. وكان الهدف العام منها تقوية وتطوير القدرات المؤسسية للدولة والمجتمع المدني بما يتيح القضاء على أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي التي تعاني منها الشعوب الأصلية وذلك بناء على القوانين الوطنية والدولية.

٥٨ - وترد فيما يلي أهداف هذه الدورات:

(أ) إنشاء آلية تتيح للكيانات العامة تقديم المساعدة للشعوب الأصلية، مع إيلاء عناية خاصة لأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩؛

(ب) توفير المعارف الفنية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب الأصلية للأعضاء في شتى المجموعات الحكومية والاجتماعية، من ذوي الصلة بشؤون الشعوب الأصلية؛

(ج) تعزيز رأس المال الاجتماعي والقيم الديمقراطية من منظور تعدد الثقافات فيما بين الأعضاء في شتى المجموعات الحكومية والاجتماعية، من ذوي الصلة بشؤون الشعوب الأصلية.

٥٩ - وشمل هذا التدريب مراحل عدة من التحضير للقاءات إلى تنفيذ النموذج النهائي، وشهد مشاركة واسعة من جانب أجهزة الدولة وشخصيات بارزة من ممثلي المجتمع المدني. وقد أتاح هذا المحفل أيضا فرصا للمشاركين فيه لعقد تحالفات وتعميق فهمهم لحقوق الشعوب الأصلية ووضع الاستراتيجيات الرامية إلى إعمالها.

ألف - خطة التدريب

٦٠ - وضعت محكمة العدل العليا، من خلال مديرية حقوق الإنسان، خطة لتدريب الموظفين القضائيين. وتم ذلك في إطار تحالف استراتيجي مع المنظمة غير الحكومية المسماة المنظمة المعنية بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية، وتنفذ هذه الخطة تدريجيا في مختلف الدوائر القضائية حسب توافر الموارد ووفقا للجدول الزمني للمنظمة المذكورة.

٦١ - وقد صُممت الخطة ليستفيد منها على سبيل الأولوية الموظفون القضائيون، مثل العاملين في محاكم الاستئناف، وقضاة الدوائر الابتدائية، والعاملين بقلم المحكمة، الطابعين، وقضاة الصلح، ومحامي المساعدة القضائية، وممثلي الادعاء. ودُعي للحضور أيضا قادة منظمات الشعوب الأصلية في المنطقة الذين أكدوا خلال الدورات المعقودة أن مشاركتهم في محفل كان بعيدا تقليديا عن الواقع الذي يعيشونه تعد حدثا تاريخيا.

٦٢ - وتشمل الخطة المكونات المتعلقة بالمبادئ المفاهيمية ذات الصلة بالشعوب الأصلية وحقوق الإنسان والتشريع الوطني والدولي. ويتمثل الهدف الرئيسي في إدماج منظور حقوق الإنسان في إجراءات إقامة العدل في أوساط الشعوب الأصلية، وذلك على الصعيدين المدني والجنائي على السواء، مع تشجيع الاعتراف بالتنوع الثقافي. أما فيما يتعلق بمضمون التدريب، فإنه يتناول الهويات الثقافية وحقوق الإنسان، والتشريع الوطني المتعلق بالشعوب الأصلية، وحقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي، والدولة وحقوق الشعوب الأصلية.

٦٣ - ويتألف فريق المدربين المتخصصين في هذا الشأن من شخصيات من المجتمع المدني ذات خبرة طويلة في هذا المجال. ومن اللافت للنظر أن الفريق ضم قضاة وخبراء

لديهم المؤهلات اللازمة للإسهام بمعارفهم وخبراتهم (انظر المرفق الأول للاطلاع على المنهجية والبرنامج).

النتائج المحققة:

- تدريب ٢٠٤ من الموظفين القضائيين، والميسرين القضائيين، وقادة الشعوب الأصلية وغيرهم من الأطراف الفاعلة في المجتمع وذلك في ثلاث دوائر قضائية (أممباي، وكونسييون، وألتو بارانا)
- وضع منهجية تشاركية تتسم بالابتكار طُبقت منذ بدء تنفيذ المشروع، وتمثلت أولاً في إعداد المنشور المعنون "حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان في باراغواي" بالتعاون مع ممثلين للمنظمة المعنية بحق تقرير المصير للشعوب الأصلية وخبراء مستقلين وبتنسيق من محكمة العدل العليا ممثلة في مديرية حقوق الإنسان. وثانياً، سمحت ديناميات اللقاءات الثلاثة بتسليط الضوء على نحو فعال على منظور الشعوب الأصلية من خلال ممثليها الذين أُتيحت لهم في بداية كل نشاط فرصة تقديم عرض عن الحالة العامة لمجتمعاتهم مع التشديد على ما يتصل بإقامة العدل
- تعزيز محافل النقاش وبناء توافق الآراء، مما أسفر عن التوصل إلى اتفاقات بشأن تطبيق الإجراء الخاص المنصوص عليه في التشريع الوطني والدولي
- استخدام اللغة الغوارانية سواء في العروض التي قدمها الميسرون أو في مداخلات المشاركين مما أعطى الأهمية الواجبة للغتنا الأصلية
- تبادل الخبرات فيما بين القضاة في مجال تطبيق القوانين المتعلقة بالشعوب الأصلية

باء - المنشورات

٦٤ - يشار إلى الكتاب المعنون "حقوق الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان"، الذي يتضمن برنامج التدريب ويشكل الأساس لتنفيذ خطة تدريب الموظفين القضائيين. ومن جهة أخرى، نُشر تقرير بعنوان جلسة استماع علنية بشأن "الشعوب الأصلية والسلطة القضائية" مع القرص المضغوط المرافق له، وهو يحتوي على خلاصة للقواعد التنظيمية، وقضايا، وغير ذلك.

جيم - التحالفات الاستراتيجية

٦٥ - تتخذ مديرية حقوق الإنسان على الدوام إجراءات لإقامة تحالفات استراتيجية، سواء مع مؤسسات الدولة أو مع منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى التحالف المذكور أعلاه

مع هيئة التنسيق من أجل تقرير المصير للشعوب الأصلية، من المقرر أن تتخذ في عام ٢٠١٠ إجراءات منسقة مع معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية وغيره من الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، قدمت منظمة تيرا فيفا دعماً لتنفيذ أنشطة التوعية الخاصة بحقوق الشعوب الأصلية.

دال - أنشطة التوعية والترويج والتبادل مع المجتمع المدني

٦٦ - جلسة استماع علنية بشأن "السلطة القضائية والشعوب الأصلية": في عام ٢٠٠٩، عقدت أول جلسة استماع علنية بشأن السلطة القضائية والشعوب الأصلية في إطار اتفاق التعاون بين مديرية شؤون حقوق الإنسان التابعة لمحكمة العدل العليا ومركز الدراسات القضائية. وحظيت جلسة الاستماع الآتفة الذكر بدعم ومشاركة أحد كبار القضاة في محكمة العدل العليا، الذي قدم ورقة حول موضوع الشعوب الأصلية. وحضر الجلسة أيضا فنيون متخصصون من المجتمع المدني. وفي نهاية الجلسة، وُزِع التقرير المعنون جلسة استماع علنية بشأن "الشعوب الأصلية والسلطة القضائية".

٦٧ - اللقاء الأمريكي اللاتيني الثالث للحكومات المحلية في أقاليم الشعوب الأصلية "تيكوهاري". بمشاركة المحافظين ورؤساء البلديات وسلطات الشعوب الأصلية: تجدر الإشارة إلى أن مديرية حقوق الإنسان تشجع الموظفين القضائيين على المشاركة النشطة في لقاءات من هذا النوع. ومن هذا المنطلق، شارك في اللقاء المذكور وتحدث فيه كل من الدكتور خوسيه فالينتي، القاضي الجنائي في غارانتيا، والسيد خورخي سيرفن، خبير السلطة القضائية لشؤون الشعوب الأصلية. وحضر اللقاء أيضا خبراء فنيين من مديرية حقوق الإنسان بصفتهم ميسرين لمنتديات المناقشة الستة.

٦٨ - تنظيم "أسبوع حقوق الإنسان" لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مع تخصيص يوم لموضوع "حقوق الشعوب الأصلية" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: نفذت السلطة القضائية هذا النشاط مستخدمة آليات بديلة للتوعية بحقوق الإنسان، مثل الموسيقى والمسرح وإصدار الكتب وغير ذلك. ويهدف ذلك إلى توعية الموظفين القضائيين بما ينطوي عليه دورهم في ضمان حقوق الإنسان للأفراد من أهمية ومسؤولية.

سابعاً - الرد على السؤال ٨

٦٩ - يسعى كل من معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعميم إعلان الأمم المتحدة الذي أصبح النموذج الذي يهتدى به في تحديد كيفية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيصال مطالب الشعوب الأصلية.

٧٠ - وقدمت نسخة مطبوعة في هذا الإعلان أثناء اللقاء القاري المشترك للشعوب الأصلية الذي عقد في أسونسيون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتتميز هذه الوثيقة بأهما جاءت بلغتين: الإسبانية والغوارانية، مع مسرد للكلمات الرئيسية باللغة الغوارانية. وهي تحمل شعار الأمم المتحدة.

٧١ - وشارك في العرض ممثلون عن كيانات عامة وخاصة وجرى توزيع الوثيقة على نطاق واسع حتى يتسنى لأكثر عدد ممكن من المنظمات في هذا البلد الاطلاع عليها.

٧٢ - ويعتزم معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٠ تنظيم دورات تدريب وتأهيل لموظفيه بشأن إعلان الأمم المتحدة، ليقوموا بتعميم هذا الصك من صكوك حقوق الإنسان وتطبيقه.

٧٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، باشرت الأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة مد الجسور مع أطفال ومراهقي وأسر الشعوب الأصلية ومجتمعاتهم المحلية في المنطقتين الشرقية والغربية. وفي ١٦ آب/أغسطس، ترأست اللقاء الأول للأطفال ومراهقي الأرياف والمدن من الشعوب الأصلية، الذي جرى فيه تحليل للوضع الراهن للأطفال والمراهقين حسب القطاع، ثم أقيمت مسيرة في شارع الماريشال لوبيس حتى القصر الرئاسي حيث قدمت وثيقة مشتركة إلى رئيس الجمهورية. وانضم إليه وفد الأمانة الوطنية للمشاركة في الاحتفال باليوم الأول للحكومة ولقاء الرؤساء، بحضور رئيس جمهورية فترويلا البوليفارية. وفي أيلول/سبتمبر، عُقد التجمع الكبير الأول، آتي غواسو، مع سكان المستوطنات الحضرية الأصليين في منطقة العاصمة أسونسيون. وأجري هناك تقييم للوضع مع الأطفال والمراهقين والآباء والأمهات من مختلف المستوطنات ومع مجموعات من سكان الشوارع.

٧٤ - وأنشئ المكتب المشترك بين المؤسسات لتقديم الرعاية الشاملة للأطفال ومراهقي وأسر الشوارع من الشعوب الأصلية، الذي شارك فيه مختصون في شؤون الشعوب الأصلية تابعون لكل من المديرية العامة لتعليم الشعوب الأصلية التابعة لوزارة التعليم والثقافة، ومعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، والمديرية العامة لرعاية الفئات الضعيفة التابعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، وبرنامج الرعاية الشاملة المقدمة للأطفال ومراهقي الشوارع من الشعوب الأصلية التابع للأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة. وأطلقت هذه الهيئة عملية تفكير وتحرك بدأت في إطارها المؤسسات المشاركة في استكشاف الحالة التي تعيش فيها الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية.

٧٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنشئ في إطار برنامج الرعاية الشاملة فريق المدرسين من الشعوب الأصلية بتمويل من كيان ياسيريتا الثنائي القومية بالتعاون مع الأمانة

الوطنية للطفولة والمراهقة ومؤسسة ألدياس إس أو إس. وفي إطار هذا البرنامج، وبالتنسيق مع المديرية العامة لتعليم الشعوب الأصلية التابعة لوزارة التعليم والثقافة، ومعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، والمديرية العامة لرعاية الفئات الضعيفة التابعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، تجري متابعة مجموعة من ٧٢ من أطفال ومراهقي الشوارع و ٦ من أسر الشوارع من الشعوب الأصلية، الذين يتعاطون المخدرات ويتعرضون للاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، وذلك بشكل أساسي في منطقة الكيلومتر ١٢ في لوكي. وينقل الأطفال والمراهقون والأسر من الشعوب الأصلية الذين يعانون من مشاكل تغذوية وصحية إلى مراكز للرعاية؛ وتنسق الرعاية الطبية في الشوارع وفي المستوطنات الحضرية مع المديرية العامة لرعاية الفئات الضعيفة في إطار زيارات مبرمجة. كما تجري مرافقة مجموعات من أطفال ومراهقي وأسر شعب ميبا غواراني، بناء على طلبها، إلى مجتمعاتها المحلية في مقاطعات كازابا وكاغوازو وغوايرا وسان بيدرو.

٧٦ - ومن خلال الاتصال بأطفال ومراهقي وأسر شعبي ميبا غواراني وآفا غواراني في الشارع، بوشرت عملية الإدماج في المستوطنات الأصلية الحضرية في منطقة العاصمة أسونسيون، مع تركيز التحرك على مستوطنة سيرو بوتي دي كاتيورا (أسونسيون). وقد انضم الآن مدرسان من شعبي ميبا غواراني وآفا غواراني إلى فريق المدرسين الآنف الذكر. وأجري التعداد الأول لهذا المجتمع المحلي بناء على طلب من قاداته ومرجعيات هذا المجتمع ومن جانبهم، الأمر الذي أظهر أن ٨١ طفلاً ومراهقاً من أصل ٩٢ يقومون بأنواع مختلفة من الأنشطة في الشارع (الشعوذة وبيع المصنوعات اليدوية والتسول).

٧٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بدأت عملية الاتصال بالمجتمعات المحلية في سيرو بوتي بالاتساع من خلال تنظيم حلقات عمل يشارك فيها الأطفال والمراهقون، وعرض أفلام أسبوعية للمجتمعات المحلية، وتوفير الرعاية بالتنسيق مع المديرية العامة لرعاية الفئات الضعيفة ومديرية الطفولة والمراهقة التابعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية.

٧٨ - وفي إطار برنامج الرعاية الشاملة المقدمة لأطفال ومراهقي الشوارع من الشعوب الأصلية وبالتنسيق مع مديرية المشاركة النشطة ومديرية الاتصالات، أحرقت دورة تدريبية مكثفة عن الإنتاج السمعي البصري موجهة لأطفال ومراهقي الشعوب الأصلية وأطفال ومراهقي الشوارع، أنتج خلالها فيلمان قصيران بعنوان "الشارع: البحث عن سبل جديدة" و "أوري أفبي باراغوايو". واشترك هذا الفيلمان القصيران في مباراة سينما الشارع في أمريكا اللاتينية التي أحرقت في ريو دي جانيرو في البرازيل، وتم اختيارها من بين أفضل ١٠ أفلام.

٧٩ - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اتخذ فريق برنامج الرعاية الشاملة إجراءات عاجلة للاهتمام بالأطفال والمراهقين القادمين برفقة ذويهم من مناطق البلد الداخلية للمشاركة في مؤتمر الشعوب الأصلية الذي دعت إلى عقده الحكومة من أجل انتخاب الهيئة الرئاسية لمعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية. وقامت وزارة التعليم والثقافة بتوفير الأغذية والحفاضات للأطفال والمراهقين، وأجريت تعدادات للمجموعات في أماكن من بينها ريمانسييتو فيلا هيس، ومدرسة ستيلاماريس في إيتا إنرامادا، ومدرسة سان لويس في أسونسيون. واستمر في الوقت نفسه الاتصال بالمجموعة التي انضم إليها بعض الأطفال والمراهقين من منطقة الكيلومتر ١٢ في لوكي، وقدمت شكوى إلى المحكمة الجنائية رقم ٣ في لوكي ضد البالغين الذين كانوا يجرضون هؤلاء الأطفال والمراهقين على تنشق مادة الكولا دي ساباتيرو وتسويقها ويستغلونهم جنسيا وفي العمل ويعرضونهم لجميع أنواع الإيذاء البدني، ورفعت الشكوى إلى مكتب حقوق الإثنيات التابع للنيابة العامة.

٨٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أنشئت في مجتمع سيرو بوتو المحلي لجنة نساء تيكوفي بورا، المكونة من أمهات من الشعوب الأصلية يعملن في الشارع، قمن بتقديم طلب إلى وزيرة شؤون الأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة للحصول على دعمها من أجل توفير الأمن الغذائي لأسرهن والالتزام بعدم تعريض أطفالهن لمشاق الحياة في الشارع. وبموجب اتفاق لاحق بين لجنة النساء هذه وبين الأمانة الوطنية، أضيف مكوث حاهوبي مباراتي إلى مشروع الرعاية الشاملة وجرى التخطيط لإقامة مطابخ مشتركة بشكل تشاركي مع الأمهات، وستنفذ العملية نفسها في مجتمع سيرو بوتو المحلي اعتبارا من شهر نيسان/أبريل.

٨١ - وشملت رعاية الشعوب الأصلية في بلاسا أوروغواي وبلاسا إيطاليا وفي مقر معهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية في شارع دون بوسكو، تقديم وجبات طعام لـ ٢٨٠ من الأطفال والمراهقين خلال أكثر من شهر، وتوفير الإقامة لهم في مكان تابع للقوات المسلحة كتدبير لحمايتهم اقترح على ذويهم والمسؤولين عنهم، وتقديم شكوى في وقت لاحق أمام النيابة العامة ومحكمة الطفولة والمراهقة لتعريضهم للخطر.

٨٢ - وبعد خمسة أشهر من الرعاية المنهجية التي قدمها المدرسون والمدرسات التابعون لوحدة رعاية الأطفال والمراهقين من الشعوب الأصلية، للأطفال والمراهقين الستين وللأسر الخمس في منطقة الكيلومتر ١٢ في لوكي، انفرط عقد هذه المجموعة. وكان السبب في ذلك خوف البالغين من أن يشتكى عليهم لتعريض الأطفال والمراهقين للبرد وتعاطي المخدرات والاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، وبسبب وفاة طفل اسمه بيليسي غالينانو البالغ من العمر سنة وشهرين، الذي فارق الحياة في ١٢ تموز/يوليه في مكان الإقامة الأنف الذكر بسبب مشاكل في التنفس. ولم تتخذ المحكمة الجنائية رقم ٣ في لوكي، في أي وقت من الأوقات، أي إجراءات إزاء الأعمال التي قدمت شكوى بشأنها قبل أشهر.

٨٣ - وفي إطار الاتصال بسكان الشوارع والتقرب من مجتمعات الشعوب الأصلية، تم الاتصال بمجموعات سكانية من مختلف الشعوب الأصلية ومن شتى المستوطنات الحضرية؛ ومن خلال عمليات المسح وجمع البيانات والمعلومات، أمكن تبيان وجود ١٥ مجموعة ومستوطنة ومجتمعا من سكان المناطق الحضرية الأصليين، يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ أسرة وما مجموعه ٣ ٥٠٠ شخص.

٨٤ - وفي أسونسيون، جرى تحديد المستوطنات التالية: سيرو بوتو، ويقطنها شعبا ميبيا غواراني وآفا غواراني؛ ورامال لا كاتوليككا، ويقطنها شعب آفا غواراني؛ وسيرو غني، ويقطنها شعبا توبا كوم وآفا غواراني؛ وكاتيورا ١، ويقطنها شعبا ميبيا غواراني وآفا غواراني؛ وكاتيورا ٢، ويقطنها شعبا ميبيا غواراني وآفا غواراني؛ وفينياس كوي، ويقطنها شعب تشاماكوكو؛ وترمينال كاسا كايي ٥، ويقطنها شعبا ميبيا غواراني وآفا غواراني؛ وترمينال ألكيلير ١، ويقطنها شعبا ميبيا غواراني وآفا غواراني.

٨٥ - وفي لوكي، استقر أبناء الشعوب الأصلية الأصليون في المستوطنات التالية: شعب ميبيا غواراني في تارومانديمي؛ وشعب تشاماكاكو في مارين كاغي؛ وشعوب نيفاكلي وتوبا كوم وإشيرت وتوماراهو وآفا غواراني وميبيا غواراني في سنترو نويفا إسبيرنسا (آبي سابقا)؛ وشعوب تشاماكاكو وآتشيه وآفا غواراني في لوريلتي؛ وشعب ميبيا غواراني في تايبي هاينيو.

٨٦ - ويقع مجتمع ماكا - ماكا المحلي في ماريانو روكي ألونسو؛ وفي فرناندو دي لا مورا تقع مستوطنة تايبي التي تسكنها جماعة من شعب ميبيا غواراني.

٨٧ - وأمكن تقديم المساعدة لـ ٢٠٥ أسر في جميع هذه المستوطنات خلال الأشهر السبعة الأخيرة من عام ٢٠٠٩. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ارتفع عدد هذه الأسر فوصل إلى ما مجموعه ٢٣٠ أسرة.

٨٨ - وفي إطار تعزيز الثقافة، وبالتنسيق مع الأمانة الوطنية للثقافة، تم تقديم الدعم والمساعدة لحرفيين من هذه المستوطنات الحضرية فأنشئت شبكة حرفيي الشعوب الأصلية التي تضم أفرادا من شعوب أصلية شتى. وقد شارك أعضاء هذه الشبكة في مختلف المعارض الحرفية الصغيرة وكذلك في عدة معارض وطنية.

٨٩ - وقامت مديرية المشاركة النشطة، بالتعاون مع وحدة رعاية الأطفال والمراهقين من الشعوب الأصلية بوضع برنامج اجتماعي للأقاليم يعنى بالتضامن الاجتماعي أقيمت من خلاله روابط مع مختلف المجتمعات الأصلية، ومن بينها المستوطنات الحضرية والمجتمعات المحلية في المنطقتين الشرقية والغربية.

٩٠ - وفي سيرو بوتّي، قدم الدعم إلى ١٨ حرفيا من الرجال والنساء من خلال توفير أدوات تبرعت بها منظمة الدول الإيبيرية الأمريكية. وهذا إسهام مهم جدا لأنه أتاح لأرباب العائلات تحسين دخلهم.

٩١ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، جرى الاحتفال بـ "يوم الكرامة للشعوب الأصلية" في إطار اللقاء الأول لشعوب المستوطنات الأصلية الحضرية في منطقة العاصمة أسونسيون، الذي نظمه أبناء الشعوب الأصلية من مختلف المستوطنات، والأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة، ومعهد باراغواي لشؤون الشعوب الأصلية، وأمانة العمل الاجتماعي، ووزارة التعليم والثقافة. وأقيم أثناء اللقاء احتفال عبّرت فيه مختلف الثقافات عن نفسها من خلال الرقص والأغاني والطقوس الدينية والأطعمة المحلية وعرض المصنوعات الحرفية وبيعها. ورفع هذا الحدث مستوى التوعية بمختلف مجموعات الشعوب الأصلية، التي تقطن المناطق الحضرية في أسونسيون الكبرى.

٩٢ - وتتعرض للضرر من رش المبيدات جماعات إيتاكيري وياكا وأغوايي، من شعبي آفا غواراني ومبيا غواراني. ومن هذا المنطلق قامت الأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة بزيارة كل من هذه الجماعات للاطلاع على هذه المشكلة عن كثب. وبالتشاور مع السكان المحليين، قدمت شكاوى إلى المحكمة البيئية في كل من كوروغواي كانيديو فيما يتعلق بقضية جماعة أغوايي، وفي ألتو بارانا فيما يتعلق بقضية إيتاكيري. واتخذت إجراءات مشتركة مع مؤسسات أخرى، وفي قضية يাকা مارانغاتو توجه إلى المجتمع المحلي وفد ضم ممثلين عن هذه المؤسسات للتحقق من الوضع.

٩٣ - وارتفع عدد عمليات الاتصال بالأطفال والمراهقين في الشارع نظرا لتدفق أعداد كبيرة من المجموعات العائلية والعشائر من شعب ميبيا غواراني، من مقاطعات كاغوازو وغوايرا وكانيديو وسان بيدرو وكازابا. وبناء على طلب العائلات وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم من الأقارب، جرى تقديم المساعدة لهذه الجماعات لعودتها إلى مجتمعاتها الأصلية عن طريق توفير سلال من الأغذية.

٩٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نُظِم اللقاء المسمى آتي نييمونخيتارا. بمشاركة ١٣٠ من الأطفال والمراهقين والبالغين من سكان المستوطنات الحضرية في الشعوب الأصلية في منطقة العاصمة أسونسيون والمنطقتين الشرقية والغربية. وجرى خلال هذا اللقاء استعراض الظروف المعيشية للأطفال والمراهقين من الشعوب الأصلية في مختلف أقاليم البلد، وتصميم خطط عمل ذات صلة بالمشاركة النشطة، والأمن الغذائي، والحصول على المياه، والتعليم، والصحة، ودعم الاقتصاد الأسري، وتوفير الخدمات من قبيل الطرق والاتصالات، من بين أمور أخرى. وستشكل هذه المسائل جزءا من خطة العمل الوطنية للأمانة الوطنية للأطفال والمراهقين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣.

المرفق

موجز لخطة تدريب القضاة في مجال قانون الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان

المنهجية

الجمهور المستهدف:

القضاة والموظفون القضائيون

مقدمو العروض:

- خبير في الشؤون القانونية (حقوق الإنسان) وقانون الشعوب الأصلية
- فني مدرب في مجال إدارة أنشطة المجموعات (جلسات تقديم العروض وجلسات العمل الجماعية لدراسة القضايا)
- خبير أجنبي في بعض الجلسات المقررة أو في تاريخ لاحق

مجموعة المراجع:

- تسليم الوثائق والتقارير الفنية والتحليلية للمشاركين لقراءتها مسبقاً وتحليلها

مدة الخطة:

- ورشتا عمل على الأقل مدة كل منها ٤ ساعات

الشهادات:

- يحصل المشاركون على شهادة صادرة عن مديرية حقوق الإنسان

أولاً - الوصف:

تنفيذ أنشطة لتحليل المبادئ المتعلقة بالشعوب الأصلية - التشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان

ثانيا - هدف الخطة العام:

تطبيق منظور حقوق الإنسان في الإجراءات (المدنية والجنائية) للشعوب الأصلية وتشجيع الإقرار بالتنوع الثقافي وربط الإجراءات المذكورة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان

ثالثا - أهداف محددة:

- تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية
- وضع قانون الشعوب الأصلية في سياق تطور حقوق الإنسان
- فهم العلاقة بين القانون والتنوع الثقافي
- الاطلاع على المحتويات الأساسية للتشريعات الحالية للشعوب الأصلية
- التفكير في كيفية معاملة الشعوب الأصلية في القانون الدولي وفي النظم الدولية لحماية حقوق الشعوب الأصلية
- تطبيق الاجتهادات القضائية الوطنية والدولية في إقامة العدل

رابعا - محتويات الخطة:

الوحدة الأولى - الهويات الثقافية وحقوق الإنسان

- ١ - كيفية معاملة الدولة للأقليات: الاستيعاب والإدماج والتنوع
- ٢ - المفاهيم ذات الصلة (العرق، القومية، الدولة، السكان، الشعب، الإقليمية، الإقليم)
- ٣ - حقوق الإنسان وقانون الشعوب الأصلية

الوحدة الثانية - التشريعات الحالية للشعوب الأصلية

- ١ - الدستور الوطني والشعوب الأصلية
- ٢ - القانون العرفي للشعوب الأصلية؛ مفهومه القانوني وانطباقه
- ٣ - تحليل تشريعات الشعوب الأصلية السارية: القانون رقم ٩٠٤ وغيره من الصكوك الناظمة
- ٤ - الإجراءات القانونية الخاصة

الوحدة الثالثة - حقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي

- ١ - حقوق الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة
- ٢ - حقوق الشعوب الأصلية في النظام المشترك بين البلدان الأمريكية
- ٣ - الاجتهاد القضائي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

الوحدة الرابعة - الدولة وحقوق الشعوب الأصلية

- ١ - أوجه التباين بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية: دراسة حالات
- ٢ - الخبرات والاستشارات الفنية
- ٣ - المادة ٤٣٨: التدابير الوقائية التي تتخذها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. الأداء

خامسا - المنهجية والتنفيذ:

- حلقة عمل مكثفة مع المتخصصين وقراءة المواد المرجعية مسبقا
- تحليل القضايا الوطنية والدولية.
- المشاركة في حلقات نقاش وتبادل المعلومات والخبرات
- نقاش مع مقدمي العروض المدعوين

سادسا - التقييم وإعطاء الشهادات:

تجرى جلسة تقييم نهائي تضم مقدمي العروض والمنظمين والمشاركين. تمنح محكمة العدل العليا شهادات للذين أكملوا العدد اللازم من ساعات التدريب.